الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يرتفع إلى 109,39 دولارات للبرميل

كونا: ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 2,733 دولار في تداولات أمس الاول ليصل الى مستوى 109,39 دولارات مقارنة بتداولات يوم الاثنين الماضي الذي سجل فيه 106,66 دولارات للبرميل وفقا لما اعلنته مؤسسة البترول الكويتية. وتواجه أسعار النفط في السوق العالمي موجة من الارتفاع سببها عودة بعض الثقة الى الأسواق المالية العالمية بعد تصريحات رئيس البنك الفيدرالي الأميركي الاسبوع الماضي حول التعافي التدريجي لاقتصاد بلاده وعدم اقرار الولايات المتحدة (اكبر اقتصاد عالمي) لخطط تحفيزية جديدة خلال الفترة الحالية، ما انعكس على اداء المستثمرين عموما بتوجيههم نحو الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة كالنفط الخام والأسهم.

أشارا إلى أن "السرية المصرفية" مطبقة على كل عملاء البنوك دون تفريق

مصرفيان لـ «الأنباء»: آن أوان تطبيق قانون «من أين لك هذا؟»

لاتـــزال ردود الأفعال حول قضية حسابات بعض النواب في بنوك محلية تتصاعد وتداعياتها باتت هي الحـــدث الأهم الذي تلتف حوله جميع الفعاليات المصرفية والاقتصادية البارزة في الكويـــت. وعلى الرغم من اتفـــاق الجميع علـــى أن بنك الكويـــت المركـــزي اتخذ من الإجـــراءات ما يضمن ســـرية الحسابات المصرفية ومراقبتها وفقا لقانون النقد الذي يعمل البنك تحت مظلته، إلا أن آخرين يرون أنـــه بات من الضروري وضع نواب مجلس الأمة تحت رقابـــة قانون من أين لك هذا؟ لمنع تكرار المشهد الذي تشهده الساحة الاقتصادية.

فتقرير الشـــال الأسبوعي وجه انتقادا لاذعا للحكومة على خلفية القضية متهما إياها بأنها تسببت في استشراء الفساد، مبديا التعجب من أن مجلس الأمة والحكومة وهما راعيا الإصلاح كانا وراء انتشار الفساد. وقد رصدت «الأنباء» ردود أفعال مصرفيان في القضية حيث رأيا أن الجهاز المصرفي في الكويت هو الأكفأ رقابيا على المستوى الإقليمي ويحتل تصنيفا عالميا في الرقابة علـــى أداء البنوك المحلية.

واقتـــرح البعض ضرورة تفعيل قانون من أين لك هذا؟ على أعضاء مجلس الأمة لمعرفة رصيد النواب قبـــل دخولهم المجلـــس ووقـــت خروجهم وأثناء مزاولتهم العمل النيابي، مشيرين الى انه قد آن الأوان لتطبيق القانون.

واستدركا أن ما يقال عن أزمة السرية المصرفية هو كلام لا أساس له من الصحة وأن الرقابة على الحســـابات المصرفية لا تفرق بين نائب في مجلس الأمة وغيره مـــن المواطنين فالكل على قدم المساواة.

وبينا أن رد اتحاد المصارف عن تورط بنـــوك محلية في غســـيل أموال بسبب تضخم أرصدة بعض النواب.. وفيما يلي التفاصيل:

سمعة الجهاز المصرفي

فـــي البداية، أكـــد الخبير المصرفـــي ورئيـــس مجلـــس إدارة الشركة الدولية للتـــمويل جاســـم زينـــل أن الجـــهـــاز المصرفـــي يخضـــع لقواعد رقابيـــة صارمة تكفـــل عدم المساس بالسرية المصرفية التي يتمتع بها ويجعله يحتل مـــكان الصدارة بيـــن البنوك الإقليمية الأخرى.

واســـتدرك بأن ما يقال عن تورط الجهـــاز المصرفي في مسألة تضـــخم أرصدة بعض النواب ما هـــو إلا محاولة للزج بســـمعة الجـــهاز المصرفي داخليا وخارجيـــا دون وجه حـــق، مبينا أن قانـــون النقد الذي يخضـــع له بنك الكويت المركزي يتمتع بأكبر قدر من الرقابة.

وقـــال إن الأمـــر اعتيادي وليس فيه شـــبـــهة غســـيل الأموال، مبينا أنه من المفترض تطبيق قانون من أين لك هذا؟ على نواب مجلس الأمة ضمانا لتحقيق الشفافية في مراقبة أرصدة النـــواب ومنعا لإثارة تلك القضية بهذا الشكل.

ماجد العجيل

جاسم زينل

وقال زينل إن ما يحدث هو في واقع الأمر تشويه للقطاع المصرفي وأداؤه وهو ما يضر بسمعة الكويت الاقتصادية في الخارج.

وبين أن القطاع المصرفي هو الأكثر اســـتيعابا للعمالة الوطنية ويفوق قطاع النفط وهو دليل على دور القطاع في تعزيز الكفاءات المصرفية وبناء جيل من شباب الكويت القادر على قيادة دفة العمل المصرفي مستقبلا.

وفي مسألة تضخم حسابات النـــواب، قال زينل من أراد أن يمثل الأمة فعليه أن ينزه نفسه عن كل الشبهات وهذه الأمور بيده وحده.

ودعـــا زينل إلـــى ضرورة العمـــل على ســـن قانون من أيـــن لك هذا؟ فـــي أقرب وقت ممكن وذلك لمحاسبة النواب ومسؤولي الدولة من الوزراء وغيرهم والـــوقوف على جميع الممارسات التي يقومون بها من خلال معرفة ثرواتهم قبل تولي المناصب وخروجهم منها لمعرفة حساباتهم.

سرية الحسابات المصرفية "آمنة"

بدوره، قال رئيس مجلس الإدارة والعضـــو المنتدب في بنك برقان ماجد العجيل ان ما يقال من أن السرية المصرفية على المحك هو كلام لا أساس له من الصحة، نافيا أن يكون هناك تأثير على القطاع المصرفي من إثارة موضوع النواب وتضخم أرصدة بعضهم هو كلام غير صحيح جملة وتفصيلا.

وعمـــا إذا كـــانـــت هـــنـــاك تعليمـــات من بنـــك الكويت المركزي بشأن تشديد الرقابة على بعض الحسابات المصرفية نظرا لحساسيتها، قال العجيل لم ترد لنا تعليمات بهذا الخصوص من بنك الكويت المركزي وان جميع التعليمات الرقابية من البنـــك المركـــزي قائمة على الجميع دون تفرقة بين عميل وآخر، فالكل يتم تطبيق القانون عليه.

وبين أن البنـــوك المحلية لديها تعليمات واضحة بتعزيز الرقابة على حسابات العملاء دون تفرقـــة بين عميل وآخر، مستدركا بأنه إذا كانت هناك مخالفات فسيتم الـــتعامل معها على الفور ودون إبطاء.

● عمر راشد

الاجتماعات متوقفة منذ 5 أشهر..

تأجيل نقل أرقام الهاتف النقال إلى أواخر 2012

في الوقت الذي أعلنت فيه الشركة الوطنية لنقل التكنولوجيا التابعة للهيئة العام للاستثمار عن مضيها قدما فـــي تطبيق نظام نقل ارقام الهواتف النقالة من شركة الى أخرى مع الاحتفاظ بنفس رقم الهاتف، أكـــدت مصادر متابعة لـ «الأنباء» توقف الاجتماعات التي كانت مزمعة مع الأطراف ذات الصلة والتي تتضمن وزارة المواصلات وممثلين عن شركات النقال بالكويت بالإضافة الى خبراء استشـــاريين من الشركة الوطنية لنقل التكنولوجيا.

وقالت المصادر ان الاجتماعات متوقفة منذ نحو 5 أشـــهر تقريبا، وان عملية نقل الأرقام وتركيب البرامج الجديدة وتشغيلها في شركات الهاتف النقال تستلزم نحو 9 أشهر على اقل تقدير.

واضافت أن ذلك يعني ان عملية نقل الأرقام والتي كان مزمعـــا الانتهاء منها بنهاية الربع الأخير من العام الحالي الي نحو أواخر العام 2012.

وبسؤال المختصين في قطاع الاتصالات عن أســـباب التأخير، أجمعوا لـ «الأنباء» على ان التأخير بسبب وزارة الاتصالات، فكل الشركات تســـعى لتنفيذ عمليات النقل والتي ستعيد تغيير خريطة الاتصالات من جديد في السوق الكويتي.

وفي الاطـــار ذاته يؤكد خبـــراء في قطاع الاتصالات ان الاتفاق على وضع إطار تنظيمي ليس من الصعوبة بمكان، خصوصا ان العديد من دول العالم سبقت الكويت في تلك الخطوة، موضحين ان المشغل الأكبر في الغالب سيفقد شريحة من عملائه، لصالح احدث المشغلين الذين يسعون دائما الى الاستمرار في الاستحواذ على عملاء جدد، وإذا كان إعلان مجموعة الاتصالات المتنقلة «زين» عن استحواذها على شريحة من العملاء في السوق الكويتي تقدر بنحو مليوني عميـــل، وبالتالي هي الأكبـــر تليها «الوطنية للاتصالات» بعدد عملاء يزيد عن 1,9 مليون عميل، فإن التوقعات التي قالها المدير التنفيذي لتطوير الأعمال في شركة الاتصالات المتنقلة «زين» اندرو اورجولو بأن الشركة ستفقد من 3 الى 5٪ جراء الإقدام على تنفيذ خطوة نقل الأرقام، مستندا في ذلك الى التجارب التي مرت بها «زين» في عدد من الأسواق المشابهة.

وفي الإطار ذاته صرح الرئيس التنفيذي في شـــركة زين الكويت خالد العمر بأن زين تسعى إلى تقديم أفضل الخدمات، وأن عملية نقل الأرقام ســـتكون في مصلحة العميل أولا وأخيرا، وان تطبيق هذا الأمر سيسهم في تعزيز المنافســـة أكثر، مضيفا ان حرية الاختيار في النهاية متروكة للعميل، فهو من يقرر مع أي شركة سيكون.

وفي الإطار ذاته يـــرى مدير تنظيم قطاع الاتصالات في الشركة الوطنية للاتصالات زياد العمر ان شركات الاتصالات على اتم استعداد للتعامل مع برنامج نقل الارقام، خصوصا ان لكل شركة إستراتيجيتها الخاصة، والتي تهدف منها الى زيادة حصتها السوقية.

فيما يري الرئيس التنفيذي لشركة VIVA سلمان البدران ان أعين اي شركة اتصالات في العالم على ارتفاع الإيرادات من خلال زيادة عدد العملاء نتيجة تقديم مستوى خدمات متميز يلبي طموحات ورغبات مختلف الشرائح التي تتعامل معهم.

واكد جاهزية «قيقا» في التعامل مع عملية نقل الارقام، حيث تمكنت الشركة من التوسع في تقديم الخدمات التي تلبي شريحة كبيرة من جمهور السوق الكويتي.

وقال ان الشركة لديها العديد من الدراسات حول طبيعة الخدمات الجديدة التي يمكن ان تنافس في الســـوق الكويتي، وبالطبع سيتم طرحها للاستمرار في جذب مزيد من العملاء. ويؤكد الخبراء انه بعد إتمام عملية نقل الأرقام، من الصعوبة بمكان معرفة تبعية هوية المتصل لأي من شركات الاتصالات الثلاث العاملة في السوق، مؤكدين ان موازين وخارطة الأرقام في الكويت ستتغير.

وفي ظل المنافســـة الحامية بين الشركات الهواتف النقال في الســـوق المحلي، فان هذه الشـــركات مطالبة ببذل مزيد من الجهود من اجل تعزز أكثر للخدمات بجودة أعلى ومنتجات تتمتع بمصداقية من اجل الحصول على رضا وولاء العملاء.

والمؤكد من تنفيذ عمليات النقل، ان العملاء سيستفيدون من الحصول على أفضل خدمات الاتصالات بشكل مباشر وغير مباشر، بالإضافة الى خلـــق منافســـة إيجابية بين الشـــركات الثلاث.

● احمد يوسف

أكد أن الكويت ليست في حاجة إلى لجان استشارية وأن علاج الأزمة المحلية حبيس الأدراج

بوخضور: عدم معالجة اختلالات الاقتصاد يضاعف المخاطر والأعباء ويحمّل فاتورة الاقتصاد المحلي ما لا يطيق في المستقبل

قال الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور ان عدم معالجة اختلالات الاقتصاد الكويتي على نحو سليم سيضاعف المخاطر والأعباء التي ستنعكس ســـلبا وتحمل فاتورة الاقتصاد الكويتي ما لا يطيق في المستقبل. وأضاف بوخضور في تصريح لـ «الأنبـــاء» ان الكويت ليســـت في حاجة الى تشخيص ووصـــف اختلالاتها الاقتصادية، وان هناك العديد من الدراسات التي شخصت ووضعت علاجا جذريا لهذه الاختلالات مثل الدراســـات التي قام بها مكتب البنك الدولي في الكويت وايضا الدراسات التي قام بها مكتب توني بلير، غير ان هذه الدراســـات مازالت حبيسة الادراج، وان الكويت ليســـت في حاجة الى لجان لتشخيص الأزمة وعلاجها. ووجه بوخضور سهام النقد الى استمرار التعويل على زيادة رواتب القطاع الحكومي عبر اقرار الكوادر، مؤكدا ان مقترحات زيادة رواتب القطـــاع الحكومي تعمق جـــراح اختلالات الاقتصاد المحلي ليس فقط على المدى البعيد، وانما أيضا على المدى القريب. وأكد ان الكويت تعاني من عدم وجود كفاءات بشرية في إدارة الأزمات، وانه ليس ادل على ذلك من تعافي الكثير من اقتصادات العالم المتضرر من الأزمة المالية التي ضربت أسواق العالم خلال ديسمبر 2008، مقابل حجم التداعيات التي تحملها السوق الكويتـــي رغم ارتباطه الضعيف نسبيا. وحول الحديث عن أزمة عالمية جديدة، ومدى الضرر الذي قد يتحمله الاقتصاد الكويتي، قال بوخضور ان الكويت ليست بمنأى عن المخاطر التي تحيط بالاقتصاد العالمي الناجم عن أزمتي الديون السيادية في القارة الأوروبية، وأزمة دين أميركي يمثل نحو 20٪ من حجم الاقتصاد العالمي.

وأشار إلى ضرورة الاحتياط من تداعيات ازمة جديدة قد تعصف بأسعار النفط العالمي، الأمر الذي يعني تضرر الإيـــرادات النفطية للدولة، ما سيسبب تحديات كبرى على الإنفاق والموازنة العامة للدولة خلال المستقبل القريب.

وعن شكل الأزمة العالمية وتأثير تكوينها علـــى الاقتصاد العالمي، قـــال الأزمة الجديـــدة مركبة من أزمـــة اليونان المالية وهي مركبة من مشكلتين الأولى هي عجز مالي فـــي اقتصادها وهذا العجز قد تم إقصاؤه وتوريثه في المشـــتقات المالية بتجميـــل الميزانية العامة للدولة، أما المشـــكلة الثانية فهي أن انكشاف العجز عزز من عمق تداعيات الأزمـــة المالية العالمية، وأزمة اليونـــان انعكاس صارخ للنظـــام الرأســـمالي وتلاعبات البنوك الاستثمارية في استغلال الرأسمالية المنفلتة، ولذلك يجري الآن تحقيـــق من البنك الفيدرالي الأميركي مع البنوك الاستثمارية الأميركية الكبيرة مثل جولدمان ســـاكس، وموركـــان اســـتانلي وغيرهما وتجارة العملات في إخفاء حقيقة هذه العجوزات أو هذا العجز في ماليـــة اليونان، والآن الاتحاد الأوروبي إن كان يعلم او لا يعلم هو يريد معالجة هذه الأزمة بحيث لا يدفع بتعزيز قيمة صرف اليورو ولا يجعل لمثل هذا العجز يضعف اقتصاد الاتحاد الأوروبي، ومعنى ذلك أن دعم اليونان بشكل سريع قد يرفع من سعر صرف اليورو أمام الدولار وعملات الدول الشريكة لها تجاريا ما يؤدي إلى تضييق تسويق منتجات صناعات الاتحاد الأوروبي ويحد من صادراتها.

وتابـــع ان ترك أمـــر اليونان دون معالجـــة أيضا ســـيضعف بالنتيجة اقتصاد الاتحاد الأوروبي لذلك نجد صمتا وتهدئة والعمل بأجنـــدة مخفية فـــي امتصاص تداعيات هذه الأزمة، وفي المقابل الولايات المتحدة الأميركية تجد في مثل هـــذه الأزمة فرصة لإضعاف اقتصاد الاتحاد الأوروبي وارتفاع تكاليف إنتاج صناعاته ليحد من صادرات الســـوق إلى أميركا مما يؤدي إلى تحقيق العجز في الميزان التجاري الاميركي، والمسألة ليست بالبساطة في معالجة هذه الأزمة وإنما فيها من التعقيدات الكثيرة ولعل إجـــراءات التحقيقات التي يقوم بها البنك الفيدرالي الاميركي لرفع العتب عن أن مثل هذه الأزمة بسبب فعل فاعل، وهو ما يفسر عدم وجود موقف سياسي معلن من مفوضية الاتحاد الأوروبي ولا إعلانها عن تدابير اقتصادية ستتبع مع أزمة اليونان. وأضاف أن ذلك النظام الرأســـمالي المنفلت دون قيود وتلاعب البنوك الاستثمارية طوال هذه السنوات جعل الاتحاد الأوروبي في الاجتماعات التي عقدت على أثر اندلاع الأزمة المالية العالمية ومطالبتهـــم بوضع قيـــود على الرأسمالية ووضع ضوابط ومعايير مالية جديدة لمواجهة هذه الحالات حتى لا تتكرر بها التي تسببت بها مرة أخرى البنوك الاستثمارية التي كانت وراء الأزمة المالية العالمية. وحول انعكاســـات أزمة اليونان واليورو على دول الخليج والكويت خاصة بـــين بوخضور: أن الدول الخليجية التـــي ترتبط عملتها بالدولار كمثبت رئيســـي لقيمة صرف عملتها ســـيكون تأثيرها كبيرا لما ســـيجري على الدولار، وبالتالي ســـتكون دول الخليج محصنة من تداعيات هذه الأزمة ولعل الكويت ستكون هي الأفضل لاعتمادها على سلة العملات مع وجود سياسة نقدية مرنة في إطفاء ذلك التذبذب لاستقرار العملات، كما لن تتأثر السعودية والإمارات وبقيـــة دول الخليج بحجم كبير ولكن ســـتتأثر تأثيرا طفيفا في حجم انخفاض أصول الاستثمارات الخليجية في اليونان.

وفيما يتعلـــق بتوقعاته في حدوث أزمات مالية في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المقبلة توقع بوخضور تكرار حدوث أزمات مالية لسنوات قادمة في العالم بشكل عام نتيجة النظام الرأسمالي المنفلت الذي تســـبب خلال الثلاثين عاما الماضية بوقـــوع 100 أزمة مالية، لكـــن كان يتم ترحيـــل كل أزمة بتعويمها فـــي الأزمة التي تليها، ويعلم البنـــك الدولي علم اليقين ومدرك لها لكن كان يتم الخروج منها بالاندماجات والاستحواذات، وذلك إلى أن استيقظ العالم على هذه الأزمة المالـــية العالمية التي طالت الأخضر واليابس وهذا ما يعني أنه ســـتحدث أزمات مالية أخرى، ولعل المخرج الرئيس من هذه الأزمات هو ما تبعته اليابان أمام الضغوط التي تمارس عليها من جانب شركائها التجاريين مثل الاتحاد الأوروبي وأميركا وصمدت على الرغم من انعدام الموارد والمواد الأولية إلا أنها تصدرت اقتصادها دول العالم نتيجة ذلك النهج الذي اتبعته بجعل الفائدة في البنوك صفرا.

● أحمد يوسف

حجاج بوخضور

زيادة رواتب القطاع الحكومي تعمّق جراح اختلالات الاقتصاد المحلي

3,8 ملايين دينار إجمالي النمو المتوقع

65,1 مليون دينار صافي الأرباح المتوقعة لـ «التسليف والادخار» في 2012/2011

قالت مصـــادر مطلعة لـ «الأنباء» ان أرقام الموازنة العامة لبنك التسليف والادخار للسنة المالية 2012/2011 كشفت عن احتمالات تحقيق نمو في صافي أرباح البنك تقدر بحوالي 3,8 ملايين دينار.

وذكرت المصادر ان جملة الأرباح التي من المقدر تحقيقها ستنمو 6,2٪ لترتفع من 61,297 مليون دينار إلى 65,146 مليونا.

وبينت أنه من المقدر أن يصل إجمالي إيرادات البنك إلى 87,5 مليـــون دينار بنمو قدره 1,5 مليون دينار عن الإيرادات المحققة في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2011 والبالغة 85,9 مليون دينـــار، كما توقعت المصادر انخفاض المصروفات المقدرة بحوالي 2,34 مليون دينار، وذلك بنسبة 10٪ لتصل إلى 22,3 مليون دينار بدلا من 24,6 مليونا بنهاية العام الماضي.

محفظة القروض العقارية للبنك

على صعيد متصل أفادت مصادر مصرفية بأن إجمالي الإيرادات المقدرة لمحفظة القروض العقارية في بنك التسليف والادخار للعام الحالي قد بلغت 69,975 مليون دينار منخفضة بـ 125 ألف دينار عن إيرادات العام الماضي، في حين ارتفعت الإيرادات المقدرة من الاستثمار بحوالي 1,6 مليون دينار لتصل إلى 17,4 مليون دينار بدلا من 15,8 مليونا حققها البنك من بند الاستثمار في العام الماضي بنسبة نمو 10٪.

وأرجعت الزيادة في المصروفات إلى زيادة مرتبات العاملين في بنك التسليف بحوالي 802 ألف دينار لتصل إلى 9,347 ملايين دينار بعد أن كانت 8,5 ملايين دينار في العام الماضي، أما المصروفات العامة للبنك فقد انخفضت بحوالي 3,14 ملايين دينار وبنسبة 25٪ تقريبا، ليصل إجمالي المصروفات العامـــة المقدرة في العام الحالي إلى 12,6 مليـــون دينار بعد أن كانت 15,8 مليونا في العام الماضي.

يذكر أن بنك التسليف والادخار شهد تقدما وتطورا مطردا ومزدهرا خلال الفترة الماضية تمثلت في تدرج زيادة معدلات القروض العقارية المخصصة لفئات إسكان الأسرة الكويتية وفي شـــمولية ونوعية متقدمة وغير مسبوقة في المنطقـــة، وهي ترتكز على ركنين أساســـيين القروض العقارية المخصصة لتوفير السكن بمختلف أنواعه الملائمة لأفراد المجتمع الكويتي، والقروض الاجتماعية وقروض وهبات الزواج، ويمنح البنك القروض العقارية من أجل بناء أو شراء بيت بحد أقصى مبلغ وقدره 70 ألف دينار لكل قرض، على أن يسدد كل منها على أقساط شهرية متساوية وبحد أقصى لمدة 700 شهر وتوسعه وترميم بحد أقصى مبلغ وقدره 25 ألـــف دينار لكل قرض من قروض البيوت الحكومية، و30 ألف دينار لبيوت السكن الخاص على أن يسدد كل منها على أقساط شهرية، حيث يستحق الأشخاص ذوو الإعاقة أو ذووهم ممن تنطبق عليهم شروط التمتع بالرعاية السكنية منحة مقدارها 10 آلاف دينار ويمنح الأشخاص ذوو الإعاقة البســـيطة وذووهم 5 آلاف دينار زيادة على قيمة القرض الإسكاني، ويكون قسط بنك التسليف والادخار للمعاقين 5٪ فقط من إجمالي الراتب وبحد أقصى 50 دينارا، وذلك طبقا لشروط وضوابط البنك.

● محمود فاروق